تركيا تطرح شروطها الاستراتيجية لإحياء خط جيهان النفطي + صور

طرحت تركيا سلسلة مطالب جديدة على الحكومة العراقية، في إطار مساعيها لإعادة تشغيل خط أنابيب كركوك-جيهان النفطي، المتوقف منذ عام 2023، بعد حكم قضائي أقر بتعويض قدره "1.5" مليار دولار لصالح العراق، على خلفية صادرات نفطية غير مصرح بها بين عامي 2014 و2018.

مطالب تركية لتأمين الضخ الكامل

قال وزير الطاقة التركي "ألب أرسلان بيرقدار" إن:"بلاده تطالب باتفاقية جديدة مع العراق تضمن الاستخدام الكامل لخط أنابيب كركوك-جيهان، والذي تبلغ سعته "1.5" مليون برميل يوميًا"، مشددًا على أن:"الخط لم يعمل بكامل طاقته حتى أثناء فترات تشغيله السابقة".

وأكد بيرقدار أن المذكرة التي أرسلناها تتماشى مع هذا التوجه، داعيًا لتضمين آلية واضحة في الاتفاقية تضمن الاستفادة القصوى من الخط الذي يربط بين شمال العراق وميناء جيهان التركي على البحر المتوسط.

مقترح التمديد جنوبًا: ربط بالطموحات الإقليمية

وكشفت أنقرة عن نيتها توسيع خط الأنابيب جنوبًا ليصل إلى مناطق أعمق في العراق، في خطوة تراها ضرورية لضمان الكمية المطلوبة لتشغيل الخط بكامل طاقته. ويأتي ذلك بالتوازي مع مشروع "طريق التنمية" الاستراتيجي، الذي يتضمن إنشاء طريق بري وسكة حديد تربط ميناء البصرة جنوب العراق بالحدود التركية، ومن ثم إلى أوروبا.

وخصصت بغداد تمويلاً أوليًا لهذا المشروع عام 2023، فيما ترى تركيا أن:"تكامل مشروع الطريق مع تمديد الخط النفطي جنوبًا سيوفر محورًا جيو-اقتصاديًا يعزز أمن الطاقة الإقليمي".

عقبات قانونية تعيق التفعيل

وتوقف خط كركوك-جيهان منذ عام 2023 عقب قرار تحكيمي دولي يلزم أنقرة بدفع "1.5" مليار دولار للعراق كتعويض عن صادرات غير مصرح بها من إقليم كردستان بين 2014 و2018. وقد بدأت تركيا استئناف الحكم، إلا أن الخط ما زال معطلاً منذ ذلك الحين.

هجمات كردستان تؤجج الأزمة

ةتتزامن هذه المفاوضات مع أزمة جديدة في إقليم كردستان العراق، حيث تسببت هجمات بطائرات مسيّرة في ضرب عدة حقول نفطية، ما أدى إلى تعطيل الإنتاج، وسط استمرار غياب اتفاق شامل بين بغداد وأربيل حول تصدير النفط وتقاسم العائدات.

موقف الحكومة العراقية: نحو حل شامل

وأعاد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني التأكيد على التزام حكومته بإعادة تصدير النفط، مشيرًا إلى أن:"أربيل بدأت بتسليم النفط وعائداته إلى الحكومة المركزية".

ومن جانبها، تقترح تركيا توسيع نطاق الاتفاقية الجديدة لتشمل مجالات إضافية في الطاقة، من بينها الغاز والبتروكيماويات والكهرباء، إلى جانب النفط، على أن يتم التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق بحلول يوليو/تموز 2026، وهو موعد انتهاء الاتفاق الحالي.